

حكايكا

ليسوا محامين... ولديهم وكالات ودعاوى

السكف لـ«الوطن»: بعض القضاة لديهم مشكلة بفهم دور المحامي

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين نزار السكف أنه تم التعمير إلى فروع النقابات حول موضوع التشدد في تنظييم الوكالات للمحامين ولاسيما غير المعروفين والمتمرنين وأن تمهر الوكالة بعبارة «نظمت بناء على طلبي ومسؤوليتي». وتضمن التعمير الذي حصلت له «الوطن» على نسخة منه أن أزداد ورود أسماء المتمرنين في الوكالات البدائية والجزائية إضافة إلى ورود أسماء غير محامين في الوكالات، مؤكداً أنه أزداد عدد الوكالات المزورة ما أثر ذلك على سمعة نقابة المحامين.

وشدد التعمير على أن ترفق مع الوكالة صورة الهوية النقابية للمحامي وذلك درءاً للتزوير، إضافة إلى كتابة الاسم الثلاثي على الوكالة مع توقيع المحامي، مؤكداً أنه يتم رفض الوكالة إذا لم يرفق معها صورة عن الهوية النقابية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح السكف أنه لا يجوز توكيل المحامين المتمرنين في الدعاوى المنظورة في محاكم البداية وهذا يعتبر مخالفاً للقانون، مبيّناً أنه يجوز توكيلهم فقط في الدعاوى الصلحية.

وفيما يتعلق ب ورود أسماء غير محامين في الوكالات أضاف السكف: تم التأكد على هذا الموضوع في التعمير بعد ورود حالات إلى النقابة وإننا لا ننظر لحدوث تراكم في الشكاوى للتعمير عنها بل مجرد ورود لوحالة واحدة يتم التعمير مباشرة.

وتكثف السكف أنه تم تحريك الدعوى المسلكية بعدد لا بأس به من المحامين في موضوع الوكالات المزورة، مشيراً إلى أن إجراءات النقابة عند ورود وكالات مزورة التحقيق في القضية ومن تم تحريك الدعوى المسلكية.



وفي موضوع آخر أكد السكف أن قانون تنظيم مهنة المحاماة موجود لدى وزارة العدل منذ ثلاثة أشهر ومازلنا ننظر تشكيل اللجنة، معتبراً أن هناك تأخيراً في هذا الموضوع.

ورأى السكف أن هناك مشكلة حقيقية لدى عدد لا بأس به من القضاة بفهم دور المحامي، موضحاً أنهم لا يتفكرون للمحامي على أنه أساس في عملية التقاضي وأن يكون له دور في إظهار الحقيقة بل يتفكرون له على أنه يأخذ أتباعه فقط.

وأضاف السكف: هذا الكلام غير صحيح باعتبار أن المحامي هو جناح من أجنحة العدالة، مؤكداً أن النقابة تتابع الموضوع إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى تعاون وزارة العدل وبالتحديد القضاة في هذا المجال.

◀ لا يجوز توكيل

المحامي المتمرن

إلا بالدعاوى

الصلحية

◀ ارتفاع عدد

المحامين إلى ٣٠

ألفاً بنهاية العام

◀ ازدياد تزوير

الوكالات يؤثر

على سمعة المهنة

شباب السكن يبدأ في عام ٢٠١٩ بالسويداء

السويداء-عبير صيموعة

وأكدت الظواهره أن وتيرة العمل في ضاحية السكن الشبابي قد ارتفعت لضمان الإسراع في تنفيذ السكن الشبابي في السويداء وسحب الأعمال من أي جهة يثبت تأخيرها في العمل سواء من القطاع العام أو الخاص ومتابعة عمل الورشات وتكثيف الجهود للوصول إلى مرحلة التخصيص

تنفيذ خطة الصرف الرئيسي للبلدة. في السكن للمكثتين بداية عام ٢٠١٩ لافتة كيندا الظاهرة أن إيصال خط الصرف الصحي الذي يخص الضاحية السكنية ككل إلى الصرف الصحي لبلدة سليم فرض بالضرورة أن تصب خطوط الصرف الخاصة بمشروع ضاحية السكن الشبابي في النقطه المتفق عليها وهي وادي سليم الذي كان من المفترض التقاؤها هناك بالشبكة الرئيسية للبلدة التي ما زالت حتى تاريخه من دون تنفيذ.

وأوضحت الظواهره أن الشبكة المطلوبة للمشروع ستقوم بتجميع المياه من كل أرض الموقع بخطوط فرعية وخطين رئيسيين محاذيين للوادي يجتمعان بخط واحد في الححد التنظيمي الغربي للموقع على أن يصب هذا الخط بالخط الرئيسي المقابل في شبكة قرية سليم وكان من المخطط تعديل الخط في شبكة سليم غير المنفذ بعد ليستوعب المياه الإضافية هذه مع تعديل دراسة محطة المعالجة على ضوء هذا الحمل الإضافي، مؤكدة أن شركة الصرف الصحي في المحافظة كانت قد اقترحت قيام المؤسسة بتزكية المشروع عن طريق المحافظة كأحد المشاريع الإستراتيجية المهمة المطلوب تنفيذها عن طريق إحدى الدول الصديقة إلا أنه وحتى اللحظة ما زالت القضية مع وقف التنفيذ.

التعليم العالي تنهي العمل بمكاتب التنسيق العائدة لجامعتي حلب والفرات وتطلب تسمية موظفين جدد من الجامعات المستضيفة

قباقيبى لـ«الوطن»: تطبيق القرار مع الفصل الدراسي الثاني

العلي لـ«الوطن»: سجّلنا أكثر من ٤ آلاف طالب حالياً والعدد يزداد يومياً



بحق لهم البقاء على ملاك الجامعات الأخرى التي تم توطئتهم فيها، إلا أنه يمكن لمن يريد «فك» توطئته العودة إلى جامعة الفرات أيضاً. وأشار رئيس الجامعة إلى أن المشكلة الحاصلة حالياً هي رغبة موظفي مكاتب التنسيق البقاء في الجامعات الأخرى لأنه لا يوجد منهم من يريد العودة رغم تأسف رئاسة الجامعة معهم خلال السنوات الماضية، مشدداً حاجة الجامعة حالياً للكاردر الإداري والتدريسي وخاصة أعضاء الهيئة التدريسية، مؤكداً على أولوية عودة أعضاء الهيئة التدريسية المعينين على ملاك جامعة الفرات بالدرجة الأولى، مطالباً بحضورهم ولو في الأيام التي يتطلب وجودهم خلالها لإعطاء المحاضرات المطلوبة منهم للطلبة الموجودين الذين أصبحوا بالألاف، موضحاً أن الجامعة أصبحت مفتوحة حالياً وهناك عدد قليل من الإداريين فيها، مبيّناً أن كلية الآداب في دير الزور تعمل بموظف واحد فقط.

ومعلناً استعداد الجامعة أيضاً لاستقبال كل طالب يريد العودة إليها، مشدداً على أن بناء الجامعة وإعادة العملية التعليمية إليها هدف رئيسي تعمل عليه رئاسة الجامعة وبدعم من الوزارة حالياً إلا أن ذلك لا يكون إلا من أبنائها وطلبتها بالدرجة الأولى.

التنسيق الخاصة بجامعة الفرات وفرع دير الزور في الجامعات الأخرى، وخاصة في جامعة في دمشق لأن جامعة الفرات بدأت دوامها بشكل فعلي في مقرها الرئيسي في دير الزور واستمرارها في الحسنة حالياً، كاشفاً عن وصول عدد كبير من الطلبة ممن كان يصعب عليهم الوصول إلى الكليات من قرى الرقة ودير الزور وتمت إعادة ارتباطهم مبيّناً أن العدد وصل لأكثر من ٤ آلاف طالب حالياً، مؤكداً أن العدد يتزايد كل يوم وبشكل كبير نتيجة الدعم الكبير الذي قدمته الوزارة.

وأوضح العلي أن ما طلب من موظفي مكاتب التنسيق الالتحاق بعلمهم في شؤون الطلاب المركزية التابعة لجامعة الفرات في دير الزور، سيطبق في بداية الفصل الثاني نهاية كانون الثاني من العام الدراسي الحالي. وفيما يخص الطلاب المستضافين في الجامعات الأخرى، بين أنه من المحتمل إصدار قرار رسمي بعودتهم بداية العام الدراسي القادم، يتضمن عودتهم إلى جامعتهم الأم لأن الجامعات الأخرى لم تعد تقبل استضافتهم لأن الطريق أصبح مسيراً لهم، موضحاً أن الجامعة حالياً تخبرهم بالبقاء أو العودة إن أرادوا حتى نهاية الفصل الثاني من هذا العام.

أما بالنسبة للموظفين أكد أنهم بحكم الخلقولين رسمياً،

مصطفى أفيوني إن عدد طلاب حلب المستضافين في الجامعات السورية الأخرى يتجاوز ٢٥٠ ألف طالب وطالبة تتم متابعة أمورهم في الجامعات واستضافتهم فيها وتسيير أعمالهم وشؤونهم عبر مكاتب التنسيق في الجامعات، وخاصة أن عدداً من الطلاب تم توطئتهم في الجامعات ومنهم من ما زال يتابع تحصيله العلمي فيها.

ولفت أفيوني إلى أنه بموجب القرار تقوم الجامعات المستضيفة/دمشق وتشرين والبعث وطرطوس وحماة/ باعتماد أسماء الموظفين من خلال الكوادر المعنية فيها لمتابعة أوضاع الطلاب بدلاً من الموظفين والمكاتب المشكلة من حلب والفرات وذلك عملاً بتوجيهات وزارة التعليم العالي وما تم الاتفاق عليه خلال مناقشات مجلس التعليم.

ونوه رئيس جامعة حلب بأنه خلال الفترة الماضية تم تشكيل مسبقين في كل جامعة لمتابعة قضايا الطلبة مرعاة للظروف التي عاينها الطلاب في جامعة حلب، ذاكراً العمل الحديث من التعليم العالي لاتخاذ ما يلزم للتسهيل على الطلاب وتقدير ظروفهم، بما فيه السعي لإعادة هيكلة للمنسقين.

بيدوره أكد رئيس جامعة الفرات وأغيب العلي في تصريح لـ«الوطن» أنه لا يوجد مسوغ لبقاء مكاتب

فادي بك الشريف قصي المحمد

طلبت وزارة التعليم العالي من الجامعات إنهاء العمل بمكاتب التنسيق العائدة لجامعتي حلب والفرات في الجامعات الأخرى، مع ضرورة متابعة هذا الموضوع وتكليف من تراه الجامعات مناسباً للعمل في مكاتب التنسيق العائدة لجامعتي حلب والفرات. وفي كتاب للوزارة حصلت «الوطن» على نسخة منه، طلبت الوزارة أن تتم إجراءات التسليم والاستلام قبل بداية الفصل الدراسي الثاني وموافاة الوزارة بأسماء المكلفين والمعلومات حيالهم، بحيث يأتي ذلك بناء على مداوات مجلس التعليم العالي بخصوص هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن رئيس جامعة دمشق محمد ماهر قباقيبى أن أهمية القرار تنصير في تعيين موظفين من داخل ملاك الجامعة المستضيفة بدلاً من الموظفين المعينين في مكاتب التنسيق من جامعتي حلب والفرات.

في سياق متصل بين رئيس جامعة البعث بسام إبراهيم أنه تم الطلب من مديرية شؤون الطلاب المركزية بتسمية موظفين اثنين لكل من جامعة حلب والفرات وذلك لتهيئة الأمر من الآن عملاً بقرار التعليم العالي، مع تسهيل عودة الموظفين من حلب والفرات، مؤكداً أن هذا العام لم يتم استضافة الطلاب المستجدين من حلب في جامعة البعث، وتم فقط استمرار تسجيل الطلاب القدامى في الجامعة.

ويبدو أن وزارة التعليم العالي قررت أخيراً وضع حد للمشكلات التي واجهت الطلاب وتحديداً طلاب فرع ادلب وجامعة الفرات المستضافين في الجامعات فيما يخص عمل مكاتب التنسيق وضرورة توافي التصدير الحاصل من البعض ومعالجة التساؤلات الواردة حول ماهية عمل مكاتب التنسيق وحاسبة المنسقين على تصديرهم، مع ضرورة تفعيل عمل مكاتب التنسيق للقيام بدورها على أكمل وجه.

وأشكى الطلاب وتحديداً فرع ادلب من التناقض في المعلومات التي تقدم من مكاتب التنسيق في الجامعات والتي تكون في معظم الأحيان غير دقيقة بالموضوع الذي يسأل عنه الطالب ويشغل اهتمامه، تائبك عن استمرار الشكاوى حول عدم التزام بعض المكاتب على مدار الأسبوع لمتابعة أمور الطلبة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال رئيس جامعة حلب

النداف: المباشرة ببناء

٢ كليات في جامعة طرطوس

طرطوس - الوطن

يعد جولة له شملت معظم كليات الجامعة ترأس وزير التعليم العالي عاطف النداف اجتماع مجلس جامعة طرطوس بعد ظهر أمس في قاعة الاجتماعات في مقر الجامعة.

نداف الذي يقوم بهذه الزيارة الأولى من نوعها لجامعة طرطوس منذ توليه وزارة التعليم أشار إلى أن الرد على الإرهاب كان من خلال مواصلة التعليم واستمراره وافتتاح كليات جديدة واختصاصات جديدة في جميع الجامعات السورية الحكومية إذ بلغ عدد الطلاب المسجلين فيها ٧٠٠ ألف طالب وطالبة بالإضافة إلى وجود ٢٢ جامعة خاصة.

وأوضح النداف أن وزارة التعليم العالي قامت خلال العام الماضي بوضع خطة للعمل تتألف من شقين الأول خطة إسعافية والشق الثاني يتمثل بالخطة الإستراتيجية على ألا يتعارض عمل أي من الخطتين مع بعض بل تعلمان بالتوازي بشكل دائم وتمثلت الخطة الإسعافية بتذليل الصعوبات للطلاب والأساتذة وتنفيذ القرارات وإصدار المراسيم، أما بشأن الإستراتيجية فقد تضمنت محاور عدة منها إعادة تقييم التعليم وتشكيل فرق عمل في التعليم المفتوح والتعليم الافتراضي والبدء بإصدار القرارات الناتجة عن تلك الورش لتطوير التعليم المفتوح والجامعة الافتراضية.

وأشار الوزير إلى ضرورة ربط سوق العمل بالخريجين من الجامعات السورية بالتعاون والعمل مع هيئة تخطيط الدولة ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب المركزي للإحصاء.

وأكّد الوزير أنه سيباشر هذا العام ببناء كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية الهندسة التقنية في جامعة طرطوس حيث يتم حالياً وضع الإجراءات النهائية لتلك ودراسة الأسعار. وكان رئيس الجامعة الدكتور عصام الدالي قدم في بداية الاجتماع شرحاً وافياً عن الجامعة واحتياجاتها ومتطلبات تطويرها من كافة الجوانب.

كما التقى وزير التعليم العالي عدداً من الطلبة أثناء جولته في الكليات المذكورة واستمع بشكل مباشر إلى بعض همومهم ومتطلباتهم وقدم رئيس فرع الاتحاد الوطني للطلبة بطرطوس جملة من المسائل المتعلقة بالطلاب منها مسألة ضرورة وجود مفاضلة موحدة للتعليم المفتوح وفي هذا الإطار أكد الوزير أن التوجه سيكون باسترجاع المباشرة اعتباراً من العام القادم مشدداً على ضرورة إيلاء الطلاب المحققين الأهمية والانتباه يوماً بالارتقاء بسمعة جامعاتنا السورية وذلك من خلال التحصيل العلمي الجيد وبناء معدلات النجاح على ما هي عليه وعدم المطالبة بتخفيض معدلات النجاح.

مربو الثروة الحيوانية يطالبون بتخفيض أسعار

الأعلاف.. مدير فرع أعلاف القنيطرة: خفضنا الأسعار

القنيطرة- الوطن

إضائي لديها لتفادي موجات الجفاف التي يمكن أن تحدث.

وأشار سعيدة إلى فتح خمس دورات علفية خلال العام الماضي للثروة الحيوانية باستثناء الخيول والتي لها دورة علفية شهرية وقد بلغت مبيعات مربو الأبقار من المواد العلفية من مادة النخالة ٣٢ طناً وجاهز حلوب ١٧٣ طناً ومن الشعير ٤ طناً، أما مبيعات مربو الأغنام والماعز من النخالة ٨٨٣ طناً ومن الشعير ٨٩ طناً ومبيعات مربو الخيول من النخالة ٨٢ طناً.

ومن الشعير ١٤ طناً وأخيرا مربو الدواجن من النخالة ٧٠ طناً ومن الشعير ٣٢ طناً، منوهاً إلى افتتاح دورة علفية للمزارع السمكية وقيد الترخيص بموجب كشف حسيبة من قبل لجنة بفرع القنيطرة، إضافة إلى افتتاح ثلاث دورات علفية لخراف التسمين وأيضاً يتم منح التقنين بموجب كشف حسيبة.

ولفت سعيدة إلى أن توزيع المقتن العلفي يتم بالمنطق الأمانة ولجميع أنواع الثروة الحيوانية ووفق الجداول الإحصائية لأعداد الثروة الحيوانية لعام ٢٠١٥ والمعدّته من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ونوه مدير أعلاف القنيطرة بأن مبيعات العام الماضي بلغت ١٣٥٠ طناً من المواد العلفية المتنوعة بقيمة ١٢٦ مليون ليرة.

طالب مربو الثروة الحيوانية في محافظة القنيطرة المؤسسة العامة للأعلاف ممثلة بفرعها بالقنيطرة بزيادة المقتن العلفي، وبتخفيض أسعار المواد العلفية خاصة في ظل توفر رصيد كبير في مستودعات الفرع بمحافظة والتي بلغت ١٨٠٠ طن من المواد العلفية المتنوعة.

بيدوره بين مدير فرع الأعلاف بالقنيطرة وحيد سعيدة أن المؤسسة العامة ودعا وتسيجعا منها لمربي الثروة الحيوانية قامت بتخفيض سعر مادة النخالة من ٨٧٠٠ من ١٣٠ ليرة للطن الواحد ليصبح سعره ٦٠ ألفاً وكذلك تخفيض سعر مبيع مادة جاهز حلوب (جريس+كيسولات) من ١٢٩٥٠٠ ليرة للطن الواحد ليصبح ١١٦ ألف ليرة، وتخفيض سعر مبيع مادة الشعير العلفي من ١٢٠ ألف ليرة للطن الواحد ليصبح ١١٢ ألفاً وتخفيض سعر مبيع مادة النخالة من ١٣٠ ألف ليرة إلى ١١٨ ألفاً، لافتاً إلى أن المؤسسة تسعى وتعمل بشكل مستمر على تأمين المواد العلفية اللازمة لقطاع الثروة الحيوانية من خلال الدورات العلفية التي يتم افتتاحها دورياً وتلبية زيادة نسبة احتياجات الثروة الحيوانية، وتوفير احتياطي استراتيجي

الموز لسورية لتجارة فقط و٢٥ ألف طن في التخفيض تنتظر التوزيع بسعر ٤٠٠ ليرة لكغ

أجور الدفن ٣٥ ألفاً ومع القبر ٧٠ ألف ليرة

محمود الصالح

في السوق مهرب ويتم مصادرته وتسليمه للسورية للتجارة، جاء ذلك في معرض الرد على مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الأخيرة. وكان أعضاء مجلس محافظة دمشق قد طالبوا بإعفاء مستوردات المواد الأولية للصناعات الدوائية من الرسوم الجمركية، وبيان الغاية من البطاقة الذكية، واستبدال عقوبة الإغلاق في الأفران بالغرامة لعدم حرمان المواطنين من الخبز، وضرورة إعادة سعر اسطوانة الغاز المعدنية إلى ٨٨٠٠ ليرة وضبط أجور الأطباء التي وصلت بعض العيادات فقط إلى ١٠ آلاف ليرة ومنع مستودعات الأدوية من إلزام العيادات بسلة أدوية كاملة لا

في السوق مهرب ويتم مصادرته وتسليمه للسورية للتجارة، جاء ذلك في معرض الرد على مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الأخيرة. وكان أعضاء مجلس محافظة دمشق قد طالبوا بإعفاء مستوردات المواد الأولية للصناعات الدوائية من الرسوم الجمركية، وبيان الغاية من البطاقة الذكية، واستبدال عقوبة الإغلاق في الأفران بالغرامة لعدم حرمان المواطنين من الخبز، وضرورة إعادة سعر اسطوانة الغاز المعدنية إلى ٨٨٠٠ ليرة وضبط أجور الأطباء التي وصلت بعض العيادات فقط إلى ١٠ آلاف ليرة ومنع مستودعات الأدوية من إلزام العيادات بسلة أدوية كاملة لا

في السوق مهرب ويتم مصادرته وتسليمه للسورية للتجارة، جاء ذلك في معرض الرد على مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الأخيرة. وكان أعضاء مجلس محافظة دمشق قد طالبوا بإعفاء مستوردات المواد الأولية للصناعات الدوائية من الرسوم الجمركية، وبيان الغاية من البطاقة الذكية، واستبدال عقوبة الإغلاق في الأفران بالغرامة لعدم حرمان المواطنين من الخبز، وضرورة إعادة سعر اسطوانة الغاز المعدنية إلى ٨٨٠٠ ليرة وضبط أجور الأطباء التي وصلت بعض العيادات فقط إلى ١٠ آلاف ليرة ومنع مستودعات الأدوية من إلزام العيادات بسلة أدوية كاملة لا

في السوق مهرب ويتم مصادرته وتسليمه للسورية للتجارة، جاء ذلك في معرض الرد على مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الأخيرة. وكان أعضاء مجلس محافظة دمشق قد طالبوا بإعفاء مستوردات المواد الأولية للصناعات الدوائية من الرسوم الجمركية، وبيان الغاية من البطاقة الذكية، واستبدال عقوبة الإغلاق في الأفران بالغرامة لعدم حرمان المواطنين من الخبز، وضرورة إعادة سعر اسطوانة الغاز المعدنية إلى ٨٨٠٠ ليرة وضبط أجور الأطباء التي وصلت بعض العيادات فقط إلى ١٠ آلاف ليرة ومنع مستودعات الأدوية من إلزام العيادات بسلة أدوية كاملة لا

في السوق مهرب ويتم مصادرته وتسليمه للسورية للتجارة، جاء ذلك في معرض الرد على مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق في الجلسة الأخيرة. وكان أعضاء مجلس محافظة دمشق قد طالبوا بإعفاء مستوردات المواد الأولية للصناعات الدوائية من الرسوم الجمركية، وبيان الغاية من البطاقة الذكية، واستبدال عقوبة الإغلاق في الأفران بالغرامة لعدم حرمان المواطنين من الخبز، وضرورة إعادة سعر اسطوانة الغاز المعدنية إلى ٨٨٠٠ ليرة وضبط أجور الأطباء التي وصلت بعض العيادات فقط إلى ١٠ آلاف ليرة ومنع مستودعات الأدوية من إلزام العيادات بسلة أدوية كاملة لا

إعفاء بعض المناطق المتضررة من الرسوم والضرائب في حمص

حمص نبال إبراهيم

التقلية لزوم عمل مديرية الأليات في مجلس مدينة حمص بنحو ٢٥ مليون ليرة سورية.

مديرية البيئة بقيمة مالية ٦٥ ملايين ليرة سورية وتوريد أجهزة إنارة ومواد كهربائية لزوم صيانة الإنارة في حي الوعر بقيمة إجمالية ٥٦ مليون ليرة سورية، وتوريد أجهزة إنارة ومواد كهربائية لزوم صيانة الإنارة في أحياء الورد ووادي الذهب والغردوس بقيمة ٢٢ مليون ليرة سورية، وتوريد عتاد وأدوات لزوم عمل فوج إطفاء حمص بقيمة ٥١ مليون ليرة سورية، وتوريد مجبول إسفلتي مجلس مدينة حمص بقيمة بلغت نحو ٣٠ مليون ليرة سورية وبمدة عقديّة ٢٤٠ يوماً.

كما وافق المجلس على مشاريع مد قفصان إسفلتيّة في حي الوعر بقيمة مالية ١٤٢ مليون ليرة سورية بمدة عقديّة ١٨٠ يوماً ومد قفصان إسفلتيّة في بلدة حب الجراح بنحو ١٥ مليون ليرة سورية وتقديم إطرار للأليات

أكد نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص دمر العلي لـ«الوطن»، أنه تمت المصادقة على عدد من المشاريع الخدمية من طرق وصرف صحي وإنارة وغيرها في مدينة حمص وريفها بقيمة إجمالية ٣٩٢ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أنه تم تشكيل لجنة متخصصة لدراسة إعفاء بعض المناطق المتضررة خلال الأعوام الماضية من رسوم بدل الخدمات والضرائب المالية.

وبيّن العلي أن المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص صدق خلال جلسته يوم أمس على عقود توريد وتركيب مجموعة توليد كهربائية لزوم عمل

موازانات بعض الوحدات الإدارية لعام ٢٠١٨.